



كلوب هاوس
يغير مشهد الحوار
في المنطقة

12 ص 12



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/04/12

29 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12028

Monday 12/04/2021

43rd Year, Issue 12028



هذه حكاية النساء

17 ص 17



قيس سعيد
في القاهرة أكثر بكثير
من المعلن

6 ص 6

العرب

تعزير الخط الأحمر المصري لإثيوبيا باتفاقيات عسكرية مع دول حوض النيل

محمد أبو الفضل

القاهرة - زادت القاهرة من وتيرة ضغوطها المعنوية على الحكومة الإثيوبية وأصبح الجيش المصري وجهاز المخابرات يطوقانها من خلال تفاهات عسكرية جديدة مع بعض دول حوض النيل التي تبدو متدمرة من سياسات أديس أبابا في ملف المياه. وتؤكد التفاهات العسكرية التي أعلن عنها بعد تصاعد حدة الخلاف بين القاهرة وأديس أبابا مصداقية الرسائل الخشنة التي وجهتها الأولى بشأن الخيارات المفتوحة ومن بينها الخيار العسكري، وأنها كانت تتوقع منذ فترة استمرار التعتت الإثيوبي في المفاوضات، والإصرار على القيام بالتعبئة الثانية للسد في يوليو المقبل دون اتفاق.



يحيى الكدواني
الاتفاقيات رسالة بان
القاهرة لديها أدوات
تكفي للدفاع عن حقوقها

وأكد اللواء يحيى الكدواني عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان المصري أن اتفاقيات التعاون العسكري بين مصر وبورندي وأوغندا والسودان "رسالة شديدة اللهجة، توحى بان القاهرة لديها أدوات تكفي للدفاع عن حقوقها وعلى مقربة من الأراضي الإثيوبية". وأضاف الكدواني في تصريح لـ "العرب" أن هذه الاتفاقيات تعني في مجملها أن "الجيش المصري على مرمرى بصر من إثيوبيا ليس لتهددها بل لإظهار مدى القوة التي يمتلكها ومثانة العلاقات مع من تعتبرهم أعداء، وتوصيل رسالة بان الأمن المائي لمصر مسألة حياة أو موت، وبإمكان القاهرة الوصول إلى أبعد مدى في اللحظة المناسبة".

وقالت مصادر عسكرية مصرية لـ "العرب" إن الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها القاهرة مع كل من بورندي وأوغندا، وقبلهما السودان وجنوب السودان، ليست وليدة اليوم، وتعني أن القاهرة مستعدة لكل الاحتمالات للحفاظ على حصص مصر في ملف المياه.

ولفت إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة الذهاب إلى الحرب فوراً أو التجهيز لعمل عسكري قريباً، بسبب التكلفة الباهظة للجميع، لكن سوف يظل هذا الخيار موضوعاً على الطاولة طالما أن إثيوبيا مصممة على عدم التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن ملء السد وتشغيله، وتعارض حيلها التفاوضية، وقتها تنتقل مصر من الردع إلى الضرب.

ووقعت مصر وبورندي في القاهرة السبت بروتوكولاً للتعاون العسكري يتضمن التعاون في مجالات التدريب والتأهيل والتدريبات المشتركة، ما يتيح تبادل الخبرات والتوافق في الرؤى تجاه القضايا التي تمس مصالح القوات المسلحة في البلدين. وجاءت هذه الخطوة بعد أيام قليلة على إعلان قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (وزارة الدفاع) توقيع اتفاقية أمنية مع مصر لتبادل معلومات عسكرية بين البلدين، بعد وقت قصير من مناورات أجرتها قوات جوية وعناصر من الصاعقة المصرية مع نظيرتها في السودان بعنوان "تسور النيل 2" في قاعدة مروى.

وشدد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نهاية مارس الماضي على أن "مياه النيل خط أحمر، ولن نسحق بالمساح بحقوقنا المائية، وأي مساس

محاكمة علنية للأمير حمزة قريباً بتهمة التآمر على الملك

ظهور بروتوكولي للأمير بصحبة العاهل الأردني بمناسبة مئوية الأردن



يوم الحساب قريب

ولم توفر الملكة نور المقيمة في الولايات المتحدة انتقاداتها الصريحة والضمنية للبيانات الحكومية بشأن ما أسمته "الأقراء الأثم" حول الاتهامات الموجهة إلى ابنها مع المعتقلين، وشاركت هاشمتاغ "أين الأمير حمزة الذي يشهد مشاركة واسعة على السوشيال ميديا في الأردن. وفي صفحتها على تويتر، نشرت أرملة الملك الراحل الحسين بن طلال الجمعة تصريحات مفوض حقوق الإنسان حول المحتجزين، وكتبت تغريدة في نفس اليوم تعليقا على قمع الاحتجاجات في ميانمار "مارسة يبدو أنها شائعة هذه الأيام". الحركة الاحتجاجية التي عادت إلى الظهور الشهر الماضي، اتخذت زخماً أكبر منذ الكشف عن الاتهامات الموجهة إلى الأمير حمزة الذي يحظى بقبول واسع في أوساطها.

بـ"الفضفاضة"، معرباً عن "القلق من نقص الشفافية حول هذه التوقيفات" التي طالت 16 بينهم مقربون من الأمير حمزة. وقال المكتب أيضاً إن "من غير الواضح بالنسبة إلينا إذا كان بعد وساطة الخامس من أبريل لا يزال الأمير حمزة تحت الإقامة الجبرية". ويشير المكتب بذلك إلى المصالحة التي أنجزها الأمير الحسن بن طلال داخل القصر بعد رسالة الولاء للملك الموقعة من قبل الأمير حمزة وقبل الرسالة الملكية للأردنيين التي كانت أول تعليق من العاهل الأردني على الأزمة، وقال فيها "إن الخطوات القادمة ستكون محكمة بالمعيار الذي يحكم كل قراراتنا: مصلحة الوطن ومصحة شعبنا الوفي". لكن الحديث الآن عن "ساعة صفر" كانت تستهدف الانقلاب على الحكم يعني تورط ضباط من الجيش في المؤامرة المقترضة، وهو ما نفتته الحكومة من البداية وقالت إنه لا يوجد عسكريون بين المعتقلين.

وإذا ما جرت محاكمة الأمير حمزة بتهمة التحضير لانقلاب، فهذا يحتاج إلى مكاشفة تامة تضمن توضيح طبيعة مخطط الاستيلاء على الحكم والعلاقات بين المنورطين فيه.

الصناعة النفطية العراقية أمام تحدي الاحتجاجات وفرص عمل لكوادر غير مؤهلة

الناصرة (العراق) - تحولت المنشآت النفطية العراقية إلى هدف دائم للمحتجين العراقيين ممن يبحثون عن فرصة عمل في قطاع يعد الركيزة الأساسية في تمويل الدولة العراقية، ويعتبر المحتجون أنه يخضع لسيطرة الشركات الأجنبية والعمالة المستوردة، مما يجرم العراقيين من فرص العمل. وتقول وزارة المالية العراقية إن موازنة عام 2021 لا تتضمن استحداث وظائف جديدة، بسبب الأزمة المالية التي يعاني منها العراق، لكن مراقبين عراقيين يؤكدون أن العسل في القطاع النفطي يجب أن يستقطب كفاءات عالية من خريجي هندسة النفط أو معاهد التكنولوجيا التي تخرج فنيين بمستوى الببلوم يمكن أن يكونوا أساساً للعمالة الماهرة في هذا القطاع الحيوي.

في توسع "صوري" للتعليم وشهادات تمنح للخريجين من دون تعليم أو تدريب مهني حقيقيين، مما يعيق، بالإضافة إلى محدودية القدرة على التوظيف، توفير فرص عمل للخريجين العاطلين. وتبرز المشكلة خصوصاً في مدن البصرة والناصرة والعمارة جنوب العراق حيث تصل نسب البطالة إلى معدلات غير مسبوقة بعد أن عطلت الحكومة العراقية، على مدى سنوات، على منح وظائف حكومية بدوافع سياسية دون عمل حقيقي أو توفير مشاريع تنموية تمتص الموظفين الحكوميين. وتبلغ نسبة البطالة في العراق الغني بالنفط 27 في المئة، وترتفع إلى 36 في المئة لدى الشباب، فيما تبلغ نسبة

التي جاءت ومعها عمالها وفتيوها، وخصوصاً من الآسيويين. ووجد العراقيون أن أهم مصدر للدخل والصناعة الوطنية الوحيدة التي تمت السيطرة عليها من قبل الشركات التي لم تسع، كسابقاتها قبل قرن، لتطوير الكفاءات العراقية. وتتمثل الأزمة التي تقود إلى محاصرة المنشآت من قبل محتجين، وخصوصاً في جنوب العراق، حيث قلب الصناعة النفطية، 27 في المئة من العراقيين عاطلون عن العمل أغلبهم من الشباب، وفق إحصاء جديد لوزارة التخطيط

أثر بشكل مباشر على إعداد كوادر مؤهلة لقيادة صناعة النفط العراقية. وقال مسؤول عراقي رفيع في القطاع النفطي عمل لسنوات طويلة في حقول الجنوب لـ "العرب" إن المشكلة تتفاقم وإن "ثمة فجوة كبيرة بين ما نتوقه من الخريج وما نجده فعلاً". وأضاف "جزء من المشكلة أن القيادات السياسية للأحزاب تعتبر القطاع النفطي منطقة محاصصة للتوظيف والمحابية، هذا سيؤدي إلى تراجع في الإنتاج أو الصيانة وهو آخر ما يريده العراق اليوم. كل شيء في العراق أساسه الزعم النفطي". وساهم نهم الحكومة العراقية في الحصول على عائدات سريعة لتمويل مصالح ومشاريع ما بعد احتلال العراق في اعتمادها على الشركات الأجنبية

ويمتد تاريخ الصناعة النفطية في العراق لقرن، وكان من أولويات شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق قبل تدرجات تأميم الصناعة في السبعينات تدريب طواقم محلية مع الإبقاء على السيطرة الأجنبية. وقامت الحكومة العراقية بعد التأميم باستبدال كل الطواقم الأجنبية بكوادر محلية، واستثمرت في التدريب المهني وتوسيع التعليم في الصناعة النفطية عبر افتتاح أقسام إضافية لهندسة النفط في الجامعات العراقية، وتعزيز مهارات التدريب للقطاع في المعاهد التقنية.